

## هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منطقة عملة مثلي؟

أ/ عباس بلقاضي

المركز الجامعي بـرج بو عرييج

## Abstract

The Gulf Cooperation Council (GCC) is an interesting Arab economic bloc, established in 1981; comprising of six countries of Arab peninsula. The GCC on its efforts to promote and deepen economic integration between the members took several decisive decisions in the last few years, the most important is designing 2010 as the year of launching the gulf common currency.

This paper's focus is on examining whether these countries satisfy the criteria of optimum currency area theory (OCA), which were pioneered by Mundell (1961), Mckinnon (1963), Kenen (1969), and others.

Our results have showed that GCC has already fulfilled the majority of OCA Criteria with altering some of them and adding others as well. And this essential outcome deemed as a green light for GCC states to launch a monetary union phase.

We divided the current paper into two main parts: in the first part, we discuss the important points of the OCA theory, and in the second one, we estimate empirically the OCA criteria in the light of GCC experiment.

## ملخص

يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية كتلة اقتصادية عربي مهم، يضم في عضويته ست دول من شبه جزيرة العرب (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، وعمان). وفي إطار جهوده الرامية إلى تطوير وتعميق أواصر التكامل الاقتصادي بين أعضائه اتخذ المجلس خلال السنوات القليلة الماضية عدة قرارات حاسمة، لعل من أهمها الاتفاق على إطلاق العملة الخليجية المشتركة مع بداية عام 2010.

ومن أجل إقامة هذه العملة وفق أسس علمية وموضوعية، ستحاول هذه الدراسة التأكد من مدى وفاء دول المجلس بمعايير منطقة العملة المثلى سواء التقليدية منها أو التي استحدثت فيما بعد. وقد أثبتت لنا نتائج هذه الورقة البحثية أن دول المجلس تفي بغالبية تلك المعايير، لكن مع محاولة تحويل بعضها وإضافة البعض الآخر. وهذه النتيجة تعتبر بمثابة الضوء الأخضر لإطلاق مرحلة الاتحاد النقدي.

## تمهيد

لقد جاء انهيار نظام بريتون وودز في سنة 1971 مع فشل محاولات إحيائه في غضون عام 1973، فضلا عن الإصلاحات القاصرة المحدودة التي طرحت في جاميكا في سنة 1976، ليعطي هذا كله قوة دفع جديدة للترتيبات الحماة الإقليمية، ومن بينها النظام النقدي الأوروبي. إلا أن هذا لا يوجب التقليل من شأن المزايا الأصلية الكامنة في الاتحادات النقدية، ولكنه يؤكد ببساطة زيادة أهمية تلك الاتحادات وسط ما نعيشه من ارتباك وفوضى.

لذلك كان الاتجاه نحو إقامة تكامل نقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بداية عام 2010 والذي أقرته الاتفاقية الاقتصادية المعدلة لعام 2001 متوافقا مع تلك الاتجاهات الدولية والإقليمية، وذلك لتكوين كتلة نقدية موحدة، تقوى على مواجهة المشكلات الاقتصادية والنقدية المشتركة فيما بينها. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة كموضوع يتناول التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي، ذلك التكامل الذي يعد محورا رئيسيا لتحقيق تكامل اقتصادي حقيقي فيما بينها. إلا أن إمكانية إقامة مثل هذا التكامل وفق أسس علمية

وموضوعية وذات مصداقية يتطلب وفاء دول مجلس التعاون الخليجي بمعايير منطقة العملة المثلي، وعليه ستكون إشكالية هذا البحث كالتالي: هل تفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمعايير منطقة العملة المثلي؟

## فرضيات البحث

تتمثل الفرضية الأساسية لهذا البحث في: إن معايير النظرية التقليدية لمنطقة العملة المثلي وضعت لتتناسب مع أوضاع وظروف اقتصادية خاصة (أوضاع دول أوروبا الغربية)، فهي لا تنطبق على حالة مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي فهو ليس بمنطقة عملة مثلي.

## المنهج المستخدم

لمعالجة إشكالية البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع البيانات حول الموضوع وتبويبها وتحليلها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

## أهمية البحث

- أنه يعالج أحد أبرز المشاريع الوجودية العربية الجادة والموضوعية، والتي يمكن اعتبارها كآلية مناسبة يمكن أن تتوسع لتشمل الأقطار العربية ككل؛  
- تعتبر الدراسة الحالية واحدة من المبادرات البحثية في مجال تطبيق نظرية منطقة العملة المثلي على تجربة مجلس التعاون الخليجي. كما تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تبنيها ودعوتها لفكرة إعادة تأصيل نظرية منطقة العملة المثلي بشكل شامل يعالج جميع جوانبها الممكنة والمحتملة.

## خطة البحث

سيتم معالجة إشكالية البحث من خلال الإجابة عن سؤالين أساسيين وهما:  
أولاً. ماذا نقصد بمنطقة العملة المثلي؟ وما هي معايير قياسها؟  
ثانياً. ما مدى أمثلية معايير منطقة العملة بالنسبة لاقتصاديات دول المجلس؟

## أولاً. الإطار النظري لمنطقة العملة المثلي

### 1. المعايير التقليدية لمنطقة العملة المثلي

يعود الفضل إلى وضع الأسس الفكرية الأولى لنظرية التكامل النقدي للاقتصادي روبرت ميندل، إذ قام بنشر في عام 1961 بمجلة الاقتصاد الأمريكية، مقالا علميا أصيلا موسوما بـ"نظرية مناطق العملة المثلي"<sup>1</sup> Optimum Currency Areas Theory، التي تقوم على أساس المفاضلة بين أسعار الصرف الثابتة مقابل أسعار الصرف المرنة، وقد فتح هذا البحث القيم باب النقاش بين عدد

كبير من الاقتصاديين المرموقين أمثال ماكينن (1963)، كينن (1969)، هاربرت (1970). وقد دارت المناقشات بشكل أخص حول ثلاث مواضيع أساسية، أولاً مفهوم منطقة العملة والأساس الذي تقوم عليه الأمثلة، ثانياً التكاليف والمكاسب المترتبة عن الانضمام إلى الاتحاد النقدي، وأخيراً العوامل التي من شأنها أن تلعب دوراً حاسماً في التخفيض من تكاليف معالجة الخلل في موازين المدفوعات، الأمر الذي تمخض عنه إثراء ومساهمات علمية جديرة بالاهتمام.

لقد وضعت نظرية منطقة العملة المثلى مجموعة من المعايير للحكم على مدى قابلية اقتصاد ما للانضمام إلى اتحاد نقدي ما، وهذا للاستفادة من المكاسب الاقتصادية الكلية والجزئية، التي يتيحها هذا الانضمام. وتتمثل أهم هذه المعايير في: حرية انتقال عناصر الإنتاج، درجة الانفتاح التجاري، درجة التنوع الاقتصادي (من حيث طبيعة الصادرات، الإيرادات، والبنية الإنتاجية)، معيار تشابه معدلات التضخم، معيار تشابه الصدمات غير المتماثلة وأخرى.

### 1.1. معيار حرية عوامل الإنتاج

إن أهم ما يميز منطقة العملة المثلى هي القابلية الكبيرة لعناصر الإنتاج على الانتقال داخلياً وقابلية محدودة على الانتقال خارجياً، ويعني ذلك انسياب هذه العناصر من المناطق ذات المردود المنخفض إلى مناطق ذات مردود مرتفع (مثل انتقال العمال من منطقة ذات بطالة عالية إلى المنطقة التي تواجه توسعاً في العمالة والإنتاج، وكذلك تدفق رأس المال من منطقة الفائض إلى منطقة العجز)، مما يمكن معه منع حدوث مشاكل مدفوعات ناشئة عن اختلافات حدية في مستويات التكاليف والأسعار بين الأقطار الأعضاء في المنطقة. ويعتبر تدفق عناصر الإنتاج هنا بديلاً عن إجراء تعديلات في أسعار الصرف، وبذلك يعتبر مندل أن معيار منطقة العملة المثلى يركز على عوامل طويلة المدى، مثل قابلية العوامل على الانتقال، فأى قطر يتمتع بتبادل حر مع قطر آخر في العمل أو في رأس المال يعتبر جزءاً من منطقة عملة مثلى مع ذلك القطر<sup>2</sup>.

### 2.1. معيار الانفتاح التجاري

في مقال له نشر في 1963، بعنوان "مناطق العملة المثلى"، اقترح ماكينن (McKinnon.R) معياراً آخرًا لاختيار نظام الصرف، يتمثل في درجة الانفتاح التجاري<sup>3</sup>. فكلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً، كان مستعداً أكثر لاستخدام أسعار الصرف الثابتة، وبالتالي ستزيد المنافع الناجمة عن إقامة منطقة العملة المثلى، وتقل درجة الحاجة إلى استخدام السياسات المالية والنقدية في الحفاظ على التوازن

الخارجي؛ بمعنى أن أسعار الصرف المرنة هي أكثر فائدة بالنسبة للاقتصاديات المنغلقة إلى حد ما.

ويرى ماكينن أنه من مصلحة اقتصاد صغير منفتح أن ينضم إلى مناطق العملة<sup>4</sup>، وبهذا يتم تجنب تقلبات الأسعار النسبية بين السلع القابلة للمتاجرة والسلع غير القابلة للمتاجرة. لقد أثار ماكينن نقطة ذات أهمية بالغة، إذ هناك احتمال كبير لغياب الوهم النقدي (Money Illusion) في اقتصاد صغير منفتح<sup>5</sup>، مما يزيد من إمكانية استخدام نظام أسعار الصرف الثابتة. لقد استعمل ماكينن الأمثلية (Optimality) لتصف منطقة ما، يمكن فيها استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية، وكذا نظام أسعار الصرف المرنة لتحقيق الأهداف التالية:

- التوظيف الكامل للعمالة؛
  - تحقيق التوازن الخارجي لميزان المدفوعات وتحقيق استقرار الأسعار الداخلية.
- من خلال التصورات السابقة لماكينن، نستنتج أن هناك علاقة طردية بين حجم البلد الاقتصادي<sup>6</sup> وبين درجة انفتاحه؛ فكلما كان البلد صغيرا اقتصاديا، كانت درجة انفتاحه كبيرة جدا، وبالتالي تزداد الاستفادة من السلع الأجنبية.

### 3.1. معيار التنوع

بالرغم من اعتراف الاقتصادي (P. Kenen) بأهمية حرية عوامل الإنتاج ودرجة انفتاح اقتصاد ما في تفسير وتحديد منطقة العملة المثلى، إلا أنه يرى أن معيار تنوع الإنتاج هو الأنسب في تحديدها. إن تنوع مزيج إنتاج القطر (Diversity of Product mix) وعدد الأقاليم ذات الإنتاج الواحد التي يحتويها قطر واحد، قد تكون أكثر ملائمة من حرية العمل<sup>7</sup>. ولتأكيد فكرته قدم كينن ثلاث حجج، تتمثل فيما يلي<sup>8</sup>:

- إن الاقتصاد المتنوع لن يتعرض لتغيرات في شروط ومعدلات تبادله مقارنة بالاقتصاد أحادي الإنتاج، فتنوع الاقتصاد سيسمح بامتصاص الصدمات غير المتماثلة على عكس الاقتصاد المركز، الذي إذا خضع لصدمات الطلب الخارجي لا بد عليه من تغيير سعر الصرف الاسمي لتحقيق الاستقرار؛
- إن العلاقة بين الطلب الخارجي والداخلي، أو بالخصوص بين الصادرات والاستثمار ضعيفة جدا في اقتصاد متنوع، وهذا لأن الاستثمار المحلي في الاقتصاد المتنوع يعتمد أساسا على الطلب المحلي، وعلى تشابك القطاعات الاقتصادية المحلية؛
- إن تعرض القطر المتنوع لانخفاض في الطلب على صادراته الأساسية لن يؤدي إلى نشوء بطالة حادة كما يحصل للقطر ذي الإنتاج الواحد.

## 2. معايير أخرى لمنطقة العملة المثلى

### 1.2. التشابه في معدلات التضخم

بالرغم من أهمية هذا المعيار في اختبار مدى فعالية إنشاء منطقة سعر صرف ثابت، إلا أن غالبية الدراسات الخاصة بتحديد معايير إقامة منطقة عمله مثلى تعتبر أن الاختلالات الخارجية مصدرها الأساسي هي عوامل اقتصادية جزئية، لكن الواقع العملي قد يخالف ذلك في بعض الحالات، بأن يكون مصدر الاختلالات عوامل اقتصادية كلية كالتضخم. إن اختلاف معدل التضخم بين الدول الطامحة لتشكيل اتحاد نقدي، قد يعود أساسا إلى اختلافات في مستوى التطور الاقتصادي أو في تنوع المؤسسات المكلفة بسوق العمل أو في تباين السياسات الاقتصادية وربما إلى عدم تشابه التفضيلات الاجتماعية (اختلاف منحنيات السواء). ويرى الاقتصادي فلامينج (Fleming) أنه عندما يكون معدل التضخم منخفضا ومقاربا بين مجموعة الدول، سينجم عنه استقرارا نسبيا في معدلات التبادل التجاري، مما سيعزز توازن الحساب الجاري ويقلل من الحاجة إلى آلية سعر الصرف الاسمي كأداة للتوازن<sup>9</sup>.

## 2.2. تشابه الهياكل الاقتصادية

إن تشابه الهياكل الاقتصادية لعدد من الدول الراغبة في تكوين اتحاد نقدي فيما بينها فضلا عن تعاملها مع نفس الشركاء التجاريين، سيجعلها تخضع في المدى القصير والمتوسط لصددمات اقتصادية متماثلة ومشتركة (Common and Symmetric Shocks) أو على الأقل سيقفل من أثر الصدمات غير المتماثلة (Asymmetric Shocks)، الناجمة عن تغيرات في ظروف الطلب أو العرض أو الائتين معا. ولمعالجة هذه الصدمات وامتصاص أثرها، ستنتهج تلك الدول نفس السياسة الاقتصادية، خاصة النقدية منها، مما سيسهل عليها تبني إقامة منطقة عملة مثلى.

وفي هذا السياق يرى الاقتصادي (Francesco Paolo Mongelli)، الباحث بالبنك المركزي الأوروبي، أنه إذا كانت صدمات العرض والطلب أو السرعة التي تعدل بها متشابهة بين جميع الشركاء، مع الأخذ بعين الاعتبار السياسة المتبعة للحد من الصدمات، في هذه الحالة تقل الحاجة إلى إتباع سياسة مستقلة، كما أن المكاسب الصافية لتبني عملة موحدة ستكون معتبرة<sup>10</sup>. إلا أنه جدير بالتنويه إذا ما كانت سرعة اقتصاديات ما على مواجهة الصدمات بطيئة، أدى ذلك إلى زيادة تكلفة تثبيت سعر الصرف فيما بينها والتخلي عن استقلالية السياسة<sup>11</sup>.

## 3.2. درجة تكامل السياسات

تلعب الخصائص الاقتصادية لمجموعة من الدول دورا مهما في تحديد قرار المضي نحو إقامة منطقة عملة مثلى يسود فيها سعر صرف ثابت، إلا أن العامل الأكثر حسما في ذلك هو اتجاهات السياسات الاقتصادية لتلك الدول، خاصة السياسة المالية والنقدية والتجارية وكذا مستوى التنسيق والتناغم الذي بلغته .

لقد ظلت أهمية هذا المعيار من أكثر الموضوعات إثارة للجدل والنقاش بين مدرستين فكريتين: الأولى ويطلق عليها اسم المدرسة الاقتصادية، إذ يطرح الاقتصادي كونفريد هابرلر تساؤلا جوهريا، فيقول هل يعتبر مدخلا صحيحا أن يبدأ بالتكامل النقدي دون أن ننظر حتى يصل التنسيق في السياسات الاقتصادية نقطة معينة<sup>12</sup>. يفهم من ذلك أن التوافر المسبق لشروط معينة ضروري لنجاح التكامل النقدي. ويضيف الاقتصادي هابرلر أن التكامل الاقتصادي يقود منطقيا نحو أسعار صرف ثابتة وبالتالي إلى إقامة اتحاد نقدي فعلمة مشتركة<sup>13</sup>.

أما الثانية وهي المدرسة النقدية، فتري بأن الإسراع في إقامة التكامل النقدي سيهيب الظروف والطريق أمام تنسيق مختلف السياسات الاقتصادية. إذ يعتبرون أن الخطوات الإيجابية نحو التكامل النقدي في المرحلة الانتقالية ستؤدي إلى تقوية وتسريع عملية التكامل الاقتصادي، وسوف تجبر الدول الأطراف على تنسيق سياساتها الاقتصادية والمالية، وبذلك تقلل من الاختلالات في اتجاهات الأجور والأسعار، وتجعل من السهل تحقيق ثبات في أسعار الصرف<sup>14</sup>. تجدر الإشارة أن المدرسة الاقتصادية قد شككت من صحة موقف المدرسة النقدية، واعتبرت أن التركيز على السياسة النقدية وحرية رؤوس الأموال والعمل سيزيد من الاختلالات في المدفوعات بدلا من أن يخفف منها. إلا أننا نرى أنه في الواقع العملي لا يثار مثل هذا الجدل، فاهتمام العديد من الدول على إنشاء صيغة من صيغ التكامل النقدي لا يتأتى إلا بين دول تربطها علاقات اقتصادية مميزة مقارنة بدول أخرى، ويأتي التكامل النقدي ليعزز ويقوي تلك العلاقات، وعليه هناك ترابط وثيق وتأثير متبادل بين التكامل النقدي والتكامل الاقتصادي.

## ثانيا : هل اقتصادات دول المجلس تستوفي شروط منطقة العملة المثلى ؟

لتقييم ما إذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي تشكل منطقة عملة مثلئ أم لا، وبالتالي إمكانية تحقيق التكامل النقدي فيما بينها، هناك العديد من المعايير التي يستند عليها، والتي تم الإشارة إليها في العنصر الأول من هذا البحث.

### 1. معايير النظرية التقليدية

#### 1.1. حرية انتقال عوامل الإنتاج بين دول المجلس (Free Factors Mobility)

استنادا إلى المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981 بين دول المجلس، فقد سمحت هذه الأخيرة بتحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس فيما يخص حرية انتقال الأشخاص والعمل والإقامة وحق التملك والإرث وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي، وكذا حرية انتقال رؤوس الأموال. وتأتي المادة

الثالثة من اتفاقية عام 2001، لتضمن مبدأ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في أي من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفریق وتمييز في كافة المجالات. إن عنصر العمل في دول المجلس يتميز بصغر الحجم وتسيطر عليه العمالة الوافدة بالخصوص في القطاع الخاص، أما القطاع العام فتسيطر عليه العمالة الوطنية من خلال استخدام سياسات توظيفية تمييزية، مما يحد من مرونة سوق العمل. كما أن هناك قيود كثيرة تفرض على انتقال العمالة الأجنبية، رغم قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين بضرورة وضع آليات عملية ضمن ضوابط مناسبة لتسهيل تنقل فئات معينة من غير المواطنين مثل المستثمرين الأجانب وكبار المديرين أو مسؤولي التسويق. ونضيف إلى الخصائص السابقة عدم تشابه أنظمة أسواق العمل في دول المجلس والتوجه نحو سياسة توطین العمالة.

ونشير أنه من الناحية العملية، حتى بالنسبة للعمالة الوطنية الخليجية هناك عدة عراقيل أمام حرية انسيابها، فكفاءة اليد العاملة الخليجية المعطلة هي دون المستوى العالمي أو متوسط دول المجلس مجتمعة، كذلك هناك روابط اجتماعية وعائلية تمنع بعض العمالة الوطنية للانتقال إلى دول خليجية أخرى للاستفادة من فرص عمل أفضل<sup>15</sup>. ويرى البعض أن سياسات توطین العمالة الخليجية(السعودية، البحرين، الامرتة...) واعتبار أن نسبة كبيرة من العمالة الخليجية المعطلة هي من شريحة النساء، فذلك سيحد من حركة العمالة الوطنية بين دول المجلس<sup>16</sup>. وبالنظر إلى كون العمالة يسيطر عليها الأجانب فلن تتأثر دول المجلس بمشكلة البطالة إذا ما انخفض النشاط الاقتصادي، فإن حدث هذا الأخير سيؤدي إلى هجرة أجنبية، وبالتالي نقص عرض العمل المتاح، وعليه تلاشي آثار البطالة، لذا فتحرك عنصر العمل بين دول المجلس لمعالجة كل من التضخم والبطالة كما يري مندل لن يكون له أي أثر. استنادا إلى ما سبق، لا يمكن الاعتماد على معيار حرية انتقال العمل، كآلية لمعالجة الاختلالات الخارجية والصدمات غير المتماثلة. واعتبارا للنسبة الكبيرة التي تشكلها العمالة الوافدة في كل دول المجلس (إذ تفوق 70%) فهذه الأخيرة مطالبة بتطبيق مرونة كبيرة لها في الانتقال بين دولها لتمتص الاختلالات الناجمة عن الطلب والأسعار.

أما فيما يخص عامل رأس المال النقدي، فغالبية دول المجلس تتمتع بفوائض مالية كبيرة، إذ تنتقل بسهولة فيما بينها<sup>17</sup> نظرا لانعدام ضريبة الدخل وضالة الضرائب الجمركية وانعدام القيود على حركة رؤوس الأموال قصيرة أو طويلة الأجل وانتهاج سياسات اقتصادية ليبرالية، إلا أنها تسمح بوضع قيود على غير المواطنين فيما يخص مثلا تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات. تجدر الإشارة إلى أن رؤوس الأموال الوطنية تتجه أساسا إلى خارج دول المجلس وليست فيما بينها، نظرا لضالة فرص الاستثمار وضيق طاقة الاستيعاب. وبشكل عام يمكن القول أن سوق رؤوس الأموال في دول المجلس يتميز بالمرونة إلى حد ما، وبهذا المعنى تقي دول المجلس بأحد أهم معايير منطقة العملة المثلى. إلا أن أهمية حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الأقطار

الخليجية، بخاصة حركة رأس المال ليس لمعالجة البطالة والتضخم بشكل متزامن كما جاء تأكيد مندل لأهمية حركة العمل في هذا المجال، وإنما لتكوين منطقة استثمارية موحدة لما يتوافر من الموارد الفائضة، لحمايتها من المؤثرات السلبية الخارجية ولمنع تكرار الاستثمار في المشروعات المتنافسة<sup>18</sup>.

## 2.1. الانفتاح التجاري بين دول المجلس

تنتم اقتصاديات دول المجلس بدرجة عالية من الانفتاح مع العالم الخارجي (أنظر الجدول الموالي)، وإن كانت منفتحة على بعضها البعض فهذا لا يعني كثافة التجارة البينية، نظرا لانخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي القابل للمتاجرة بينها، وهذا يعارض معيار ماكينون، الذي يرى ضرورة إقامة نظام صرف ثابت في حال وجود علاقات تجارية بينية مهمة.

الجدول رقم 01: درجة الانفتاح الاقتصادي لدول المجلس-النسبة المئوية لإجمالي الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي

السنة	البلد	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
2003	155.91	63.03	77.74	77.66	57.46	99.96	
2004	173.19	64.58	82.42	77.51	62.80	131.91	
2005	171.22	62.47	87.52	63.37	68.56	142.64	
2006	179.14	59.07	98.54	66.37	72.88	138.06	
2007	197.27	61.01	99.15	71.82	76.18	142.35	
2008	143.3	79.9	-	94.00	-	-	

Source :- Nasser Saidi and others, " The Exchange Rate Regime of the GCC Monetary Union ", **Economic Note**, no.3(Dubai International Financial Centre), p.9. Available on: [www.difc.ae/](http://www.difc.ae/)

- Abu Hussin Mohd Fanzi, "Exploring International Trade Between Malaysia and GCC countries: Empirical Analysis on Trends, Developments, and Challenges", Durham E-Theses, P87.

ويعكس ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري في دول المجلس حقيقتين مهمتين:

1. تمركز صادراتها حول مواد الطاقة، والتي تخضع لعوامل السوق الخارجي سواء في تسعيرها أو تسويقها أو حتى في إنتاجها، لذا لا يحتمل أن تتعرض دول المجلس لاختلالات في موازين مدفوعاتها تجاه بعضها البعض على الأقل في الأمدين القصير والمتوسط، باعتبار أن تغير أسعار صرف العملات الخليجية فيما بينها لن يؤثر على



حجم تلك الصادرات وفي زيادة تنافسياتها وكذلك في سعر صرف العملة المسعرة بها، وهذا ما يعزز من استخدام نظام سعر صرف ثابت.

2. إن ارتفاع حجم الواردات الخليجية من السلع الاستهلاكية الاستثمارية وتسعيرها بالعملات الأجنبية، سيجعل من استخدام سياسة صرف مرنة ذات آثار سلبية على استقرار مستوى الأسعار المحلية فيها؛ فلو حدث مثلا اختلال في ميزان مدفوعات إحدى دول المجلس، وقامت بانتهاج سياسة تخفيض العملة لإنعاش صادراتها والحد من حركة الواردات، للقضاء على ذلك الخلل فإن ذلك يسمح بارتفاع أسعار سلع الاستهلاك في ظل الارتفاع الكلي للواردات الأجنبية وضعف مرونة الطلب عليها وقلة السلع المحلية البديلة. وحسب الاقتصادي " إيشيما " وفي ظل الظروف السالفة الذكر، يصبح من السهل على هذه الدول الانضمام إلى اتحاد نقدي<sup>19</sup>. وباعتبار اقتصاديات دول المجلس منفتحة على العالم الخارجي، فإن تبني نظام صرف ثابت فيما بينها سيسهل عليها إقامة منطقة تجارية موحدة، وهذا ما خلص إليه دبياتر هاربارت، إذ يرى أن التكامل المالي والنقدي يزيد من كثافة التجارة الإقليمية<sup>20</sup>. وعليه تصبح عملية الاستيراد تتم بشكل جماعي، مما يزيد من قوة دول المجلس التفاوضية بشأن أسعار السلع المستوردة ويحقق الاستخدام الأمثل لموادها المالية.

### 3.1. درجة التنوع

رغم المجهودات التي بذلتها دول المجلس، سواء في شكل منفرد أو في إطار الفضاء التكامل في سبيل تنويع قاعدتها الإنتاجية، إلا أنها تبقى تعتمد بشكل كبير على قطاع الطاقة سواء في تركيبة صادراتها أو في تكوين ناتجها المحلي أو في حجم الإيرادات، إذ يمثل قطاع النفط في غالبية دول المجلس أكثر من 70% من متحصلات الصادرات الإجمالية خلال عام 2007، كما يمثل نصيب الإيرادات النفطية 70% من إجمالي الإيرادات الحكومية. كذلك فقد بلغ نصيب القطاع النفطي مستويات جد مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، فعلى سبيل المثال، بلغت هذه النسبة 61.1 في المئة في قطر (أنظر الجدول الموالي).

الجدول رقم 02: بعض المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس خلال عام 2007

نصيب القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي نسبة مئوية	نصيب الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات نسبة مئوية	نصيب الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات الحكومية نسبة مئوية	
33.9	63.4	80	البحرين
54.9	81.9	76.7	الكويت
47.2	73	79.6	عمان

قطر	60.7	83.4	61.1
السعودية	87.5	85	54
الإمارات	74.9	44.7	34

المصدر عبد الرحمن محمد السلطان، "دراسة: العملة الخليجية تكاليفها باهضة" صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6235، (2010/11/06). متاحة على:

www.aleqt.com/2010/11/06/article\_465493.html

من جهة أخرى، يبين لنا مؤشر التجارة البينية المشار إليه في الجدول الموالي، أن دول المجلس تتمتع بمستويات منخفضة في مجال التجارة البينية للمنتجات على الرغم من الجهود التي بذلتها خاصة كل من عمان والبحرين والسعودية في إطار توسيع قاعدتهم الصناعية.

#### الجدول رقم 03: حجم التجارة البينية لدول المجلس خلال عام 2008.

البلد	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	المتوسط
حجم التجارة البينية	5.79	3.83	6.57	20.00	3.60	18.40	9.6

Source : Nechi,op.cit, p164.

إن الاعتماد الشبه الكلي للاقتصاديات الخليجية على قطاع النفط يعرض موازين مدفوعاتها وبخاصة حساباتها الجارية، وكذا موازاناتها العامة إلى اختلالات دورية غير متوقعة، وهذا نظرا لتذبذب أسعار النفط في الأسواق الدوابة من جهة، وقلّة متحصلات الضرائب غير النفطية كالضرائب على القيمة المضافة وعلى الدخل الفردية من جهة أخرى.

ولمواجهة الاختلالات السالفة الذكر وتسريع النمو في القطاعات الاقتصادية غير النفطية وإعطائها ديناميكية من خلال الرفع من كفاءاتها وتنافسيتها، أعطت دول المجلس أهمية بالغة لسياسة تنويع القاعدة الإنتاجية عبر سياساتها الاقتصادية، مما أحدث تغييرات هيكلية متباينة بين دول المجلس. فقطاع المالية (البنوك الإسلامية، التأمين) شهد قفزة نوعية في البحرين؛ وفي قطر أصبح قطاع الغاز الطبيعي أهم مصدر للدخل، مما قلل من المخاطر الناجمة عن تذبذبات أسعار النفط؛ أما في عمان ورغم المستوى الذي بلغته في إطار تنويع هياكلها الاقتصادية، إلا أنها مازالت في حاجة ماسة إلى إصلاحات هيكلية حقيقية؛ بينما يشهد قطاع الصناعات التحويلية وقطاع البناء تقدما متسارعا في المملكة وتحول انشغال الاقتصاد الإماراتي نحو السياحة والنقل (إعادة التصدير) وكذلك الصناعات التحويلية، وبهذا يتسم مستوى التنويع الإنتاجي بالتباين بين دول المجلس.

من خلال ما سبق يتضح أن اقتصاديات دول المجلس التعاون الخليجي لا تقي بمعيار تنويع الإنتاج للاقتصادي ماكينون، إذ تشكل منطقة إنتاج نوعي واحد<sup>21</sup>، حيث يتشابه فيها مستوى الطلب على عوامل الإنتاج، وكذا عوامل عرضه في السوق الدولية، إلا أن ذلك سيعزز تبنيتها لنظام سعر صرف ثابت فيما بينها ونظام صرف

مرن ومعموم تجاه باقي العالم. إن العلاقة المحدودة بين الطلب الخارجي والاستخدام المحلي تبقى حسب الاقتصادي كينن محدودة أيضا في دول المجلس، وذلك لأن أي انكماش في الطلب الخارجي على المنتج النفطي لا يقود إلى زيادة في البطالة الوطنية، وإنما إلى قيام العمالة الوافدة بامتصاص البطالة المفترضة عن طريق هجرتها إلى خارج المنطقة النقدية، وهذا ما يؤكد جدوى استخدام أسعار صرف ثابتة<sup>22</sup>.

## 2. معايير أخرى لتقييم منطقة العملة المثلى الخليجية

### 1.2. معيار التشابه في معدلات التضخم

تتميز الاقتصاديات الخليجية بتشابه الضغوط التضخمية، سواء من حيث مصدرها أو من حيث طرق معالجتها. فمعدل التضخم فيها يتأثر أساسا بالتضخم السائد في الدول المتقدمة، بسبب درجة الاعتماد العالية لهذه الدول على الواردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية، وبدرجة أقل لعوامل داخلية كقلة الإنتاج وارتفاع الطلب. ورغم الدور الفعال للنمو الاقتصادي في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية، إلا أنه لم يكن ذا أثر بالغ في حال الدول الخليجية نظرا لمحدودية قاعدتها الإنتاجية، إذ تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، سواء في تركيبة الصادرات أو في تكوين الناتج المحلي. كما أن المقايضة التي تكلم عنها كينن بين التضخم والبطالة لا تنطبق على حالة دول المجلس. ففي حالة حدوث بطالة سينتج عنها هجرة أجنبية، مما سينجر عنها انخفاض في مستوى عرض العمل. لكن المقايضة التي قد تحدث هي بين التنمية والتضخم، فقيام دول المجلس بتوجيه جزء كبير من مواردها المالية على شكل نفقات على مختلف القطاعات الاقتصادية، قد يقود إلى ارتفاع الأسعار ومن ثمة ظهور ما يسمى بتضخم الطلب، نظرا لمحدودية عوامل الإنتاج والسلع والخدمات المحلية المقابلة لتلك النفقات<sup>23</sup>.

### 2.2. معيار تشابه هياكل الإنتاج

حسب بيانات الجدول الموالي، تتمتع دول المجلس بهياكل إنتاجية متماثلة ومحدودة، مما يجعل احتمال خضوع اقتصادياتها إلى صدمات غير متماثلة ضئيلا. الجدول رقم 04: القطاعات غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي لدول المجلس في 2008.

السعودية	الإمارات*	عمان	قطر	البحرين	الكويت
12.1	12.2	9.2	4.8	16	4.3
6.9	5.5	6.7	7.7		
17.1	6.5	9.6	12.1	14.6	16.7
12.5	6	12.1	9.5	26.6	11.2

5.2	7.8	7.5	12.3	12.2	8.3	التجارة والضيافة
7.6	8.7	5.4	9.7	6.4	6.3	النقل والاتصالات

المصدر : \* الناتج المحلي الإجمالي الاسمي  
" دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصادات أخذة في التنوع المتزايد" سلسلة التقارير، سامبا،  
أبريل 2010، ص6، متوفر على الموقع التالي: [www.samba.com](http://www.samba.com)

إن الخصائص البنوية للاقتصاديات الخليجية، خاصة ما يتعلق باستقلالية تنافسية القطاع الخارجي عن تطورات الأسعار والأجور، واعتبار التغيرات في أسعار النفط كصدمات متماثلة، يستدعي على الاقتصاديات الخليجية تبني سياسة نقدية موحدة دون تكبد لتكاليف كبيرة فيما يخص البطالة والتضخم. إلا أنه في الأجل الطويل، يصبح هذا التحليل غير صحيح، فإذا أخذنا في الاعتبار الإستراتيجية الاقتصادية التي تنتهجها دول المجلس، نحو تنوع بنياتها الإنتاجية، نظرا لانكشاف اقتصادياتها وارتباطها العضوي بالسوق الدولية للطاقة، من الممكن أن تتحول دول المجلس إلى اقتصاديات غير متجانسة، سواء في بنيتها القطاعية أو في طبيعة شركائها الاقتصاديين؛ وفي هذا الوقت بالذات، تصبح آلية تعديل الأسعار والأجور جد فعالة في تحقيق التوازن وامتصاص أثر الصدمات المتوقع حدوثها، في حين تقل أهمية آلية تعديل سعر الصرف.

### 3.2. معيار التشابه الاقتصادي

وفقا لما ورد في نص المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون، يشكل التنسيق والتكامل والترابط بين أعضائه في المجال الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية. ولتحقيق ذلك، تم الاتفاق على وضع أنظمة متماثلة في الشؤون المالية والتجارية والجمارك والمواصلات. فما هو المدى الذي وصلت إليه دول المجلس في مجال تنسيق السياسات الاقتصادية وتوحيدها ؟ خاصة إذا اعتبرنا أن تقارب السياسات الاقتصادية وتشابها من حيث الوسائل والأهداف وحتى العوامل المؤثرة فيها، يعتبر من أهم المعايير لإقامة منطقة عملة مثلئ، وبالتالي إقامة اتحاد نقدي خليجي<sup>24</sup>.  
لقد بذلت دول المجلس جهودا مضيئة من خلال مختلف الاجتماعات المنحصصة والوزارية وحتى على مستوى القمم، وهذا في سبيل تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لأنها الطريق الأوحى والأنسب للمضي قدما نحو تكامل اقتصادي شامل وفعال، يعطي له قوة تفاوضية وتساوميه أمام مختلف التجمعات الإقليمية والدولية، ويزيد من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين الخليجين. وقد قامت بتعديل العديد من السياسات حتى تتواءم مع المعطيات الدولية المتجددة. ومن أهم الجهود المبذولة في هذا الإطار نذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ما يلي:

- لقد تم الاتفاق على وضع سياسة نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي، وتبني سياسة إنتاجية هدفها توفير الأمن النفطي لدول المجلس. وقد حرصت غالبية قمم المجلس الأعلى<sup>25</sup> على تأكيد التنسيق بين مواقف الدول الأعضاء في مجال النفط إزاء العالم الخارجي داخل منظمة الأوبك.

- كما وافق المجلس الأعلى في دورته السادسة عام 1985 التي عقدت بعمان على وثيقة الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس. وبالنظر لتغيرات البيئة الدولية وإيماننا منها بضرورة تنويع مصادر الدخل، قررت دول المجلس تعديل الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية وإقرارها من قبل المجلس الأعلى في دورته التاسعة عشرة التي عقدت في أبو ظبي عام 1998. ووفقا لما سبق فقد تم تنسيق وإقامة العديد من مشاريع البنية الأساسية، أبرزها مشروع الربط الكهربائي.

- موافقة المجلس الأعلى على وثيقة السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلس التعاون في دورته السادسة في مسقط التي عقدت في نوفمبر 1985. وتمشيا مع ذلك، أصدرت الأمانة العامة بناء على توصيات لجنة التعاون الزراعي والمائي بعض الأنظمة الزراعية لتأكيد مبدأ التعاون بين دول المجلس وتوحيد النظم الزراعية شيئا فشيئا حتى يتم تحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس.

- كما أقر المجلس الوزاري في دورته الثامنة والستين عام 1998 النظام النموذجي الاسترشادي لتشجيع الاستثمار الأجنبي بدول المجلس، وهذا بالنظر للدور التنموي الكبير الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للاقتصاديات الخليجية، خاصة ما يتعلق بنقل التكنولوجيا والتقنية.

- تنسيق الشؤون المتعلقة بالعمل من أنظمة وقوانين في مجال الخدمة المدنية والتأمينات الاجتماعية والتقاعد والعمالة الأجنبية وتوطين الوظائف.

- اعتماد وثيقة السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة كأساس لوضع إستراتيجية العمل البيئي بين دول المجلس.

- النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية، وهذا لاستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي.

أما فيما يخص التقارب في مجال السياسة النقدية، فدول المجلس تتميز، كما تم ذكره، بانخفاض نسبي لمعدلات التضخم وتقاربها وارتباطها بشكل مباشر بأسعار النفط، إضافة إلى استقرار أسعار صرف العملات الخليجية وارتباطها بالدولار<sup>26</sup>، وضالة الفروقات بين أسعار الفائدة، وتأثرها بشكل كبير بأسعار الفائدة التي يحددها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وبشكل عام، تتسم السياسة النقدية الخليجية على أنها غير فعالة، سواء في تحقيق الاستقرار الداخلي أو الاستقرار الخارجي، وهذا ربما يعود إلى العوامل التالية:

- الحرية النسبية لانتقال رؤوس الأموال، التي قلصت من قدرة واستقلالية السلطات النقدية الوطنية في وضع السياسة النقدية والإشراف عليها؛

- انفتاح الاقتصاديات الخليجية، وتعرضها لمؤثرات وصدمات خارجية لا يمكن التحكم فيها بشكل سريع وفعال؛
- تركيز اهتمام البنوك المركزية الخليجية حول متطلبات الإنفاق العمومي.

وبعد أن أنيط بالسياسة النقدية تحقيق استقرار سعر الصرف ومراقبة معدل التضخم تم توجيه السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى، كتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة توظيف العمالة ... إلخ. وجدير بالتنويه في هذا الصدد، أن السياسات المالية في دول المجلس تتشابه إلى حد كبير سواء من حيث الأهداف أو من حيث العوامل المؤثرة فيها، فالمحدد الأساسي لها هو النفقات العمومية التي يتم تغطيتها بالإيرادات النفطية.

وفي إطار توحيد وتنسيق السياسات المالية والنقدية، قامت لجنة محافظي البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي في 2005 بتقديم مقترحات حول معايير التقارب الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار النقدي والمالي للانضمام للاتحاد النقدي، وهي مستوحاة من معايير ماستريخت الأوروبية، وقد أقرها المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين بأبوظبي عام 2005. وتتمثل هذه المعايير في الآتي<sup>27</sup>:

- ألا يتجاوز الدين العام نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي؛
- أن تكون احتياطات الصرف الأجنبي كافية لتغطية أربعة أشهر على الأقل من الواردات للدول الأعضاء؛
- أن يكون معدل التضخم متقاربا مع معدل تضخم تقاربي، يحسب على أساس متوسط مرجح لمعدلات التضخم في دول المجلس؛
- ألا يزيد سعر الفائدة في المتوسط عن متوسط أدنى ثلاث دول بـ 02 في المئة.

وقد ناقشت لجنة المحافظين في عام 2006 طريقة حساب وقياس هذه المعايير وتحديد نسب العجز والمديونية العضوية المسموح بها، كما ناقشت البدائل المقترحة للسلطة النقدية المشتركة التي ستتولى مهام إصدار العملة الخليجية الموحدة وإدارة السياسة النقدية الموحدة. وتوصلت اللجنة إلى توصيات محددة حول هذه المواضيع. وبناء على تفويض من المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين عام 2006، اعتمدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي تلك التوصيات عام 2007<sup>28</sup>.

إذا كان الطرح السياسي في تبني معايير الاتحاد الأوروبي صحيحا، انطلقا من كونه تجربة رائدة في مجال التكامل النقدي الإقليمي، فهل بإمكان دول المجلس من الناحية العملية والبرغماتية تبني معايير تجربة تكاملية تختلف تماما عن تجربة مجلس التعاون في خصائصه الاقتصادية، سواء من حيث طبيعة الهياكل الإنتاجية أو مستوى التطور الاقتصادي أو حتى في الغايات المتوخاة من وضع تلك المعايير<sup>29</sup> ؟

يرى عدد من المتخصصين في الشأن النقدي الخليجي أن دول المجلس لديها تاريخ طويل فيما يخص انخفاض معدلات التضخم وسهولة التنبؤ بها، وأنها تتمتع

بمراكز مالية قوية ومراكز مديونية جيدة، وأسعار صرف ثابتة، ولذلك فإن المعايير الأوروبية لا تنطبق عليها؛ كما يرى آخرون أن دول المجلس ستعتمد على الأرجح على سياسة ربط سعر الصرف بالدولار على أساس ثابت، وأن سياستها النقدية ستقرر فعليا من جانب الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ولذلك فإن المعايير الأوروبية الرامية إلى الإبقاء على انخفاض أسعار الفائدة واستقرارها لا تفيد كثيرا<sup>30</sup>؛ وهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك، ويرى أن غالبية معايير ماسترخيت غير مهمة حتى بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فبحسب الاقتصادي (Buiter)، أن معدل التضخم ومعدل الفائدة الاسمي (الذي يشكلان معدل الفائدة الحقيقي) ينبغي إلغاؤهما، لأن الاتحاد النقدي هو آلية فعالة لتحقيق تقارب أسعار التضخم، وعليه فاشتراط ذلك قبل إنشاء الاتحاد هو مثل وضع العربية قبل الحصان. ويضيف بويتير أن تحقيق الديمومة المالية قبل إنشاء الاتحاد هو أمر مرغوب فيه كثيرا، إلا أن تحقيق معياري ماسترخيت الماليين لا يعني البتة تحقيق تلك الديمومة، فهما غير مهمين وغير كافيين. وفيما يخص المعيار الذي أضافته دول المجلس والمتعلق بتحديد الحد الأدنى للاحتياطات الأجنبية لتغطية الواردات يعتبر قليل الأهمية أو منعدمة نهائيا في ظل عالم يتميز بحركة غير مقيدة لرؤوس الأموال<sup>31</sup>.

أما من جانبنا، فنرى أن معايير ماستريخت وضعت وفق منظور معادلة اجتماعية أوروبية<sup>32</sup> تتناسب مع ظروفها الاقتصادية وأهداف استراتيجياتها التنموية. فإذا كانت المعايير التقارب صالحة لإقامة الاتحاد النقدي الأوربي قد لا تكون بالضرورة صحيحة في مجال الاتحاد النقدي الخليجي. وسنحاول أن نلقى نظرة على مدى تحقيق مجلس التعاون لتلك المعايير.

فيما يخص معايير السياسة النقدية، مبدئيا تفي جميع دول المجلس بالمعيار المتعلق بأسعار الفائدة، إذ تعتبر هذه الأسعار متقاربة بشكل كبير بسبب ارتباط عملاتها بالدولار الأمريكي. ويرى بعض المتخصصين أن هذا التقارب قد ساهم كثيرا في تزامن الدورات الاقتصادية الخليجية. وفيما يخص معيار معدل التضخم يتضح من الجدول الموالي أن قطر هي الدولة الوحيدة التي لا تفي به. أما عن معيار الاحتياطات من الصرف الأجنبي الضرورية لتغطية الواردات الخليجية، فمن خلال الجدول الموالي نلاحظ أن كل من البحرين والإمارات لا تحوزان على كميات كافية من الاحتياطات اللازمة لتغطية على الأقل لأربعة أشهر من الواردات.

#### الجدول رقم 05: معايير التقارب النقدية والمالية لدول المجلس خلال عام 2009

الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	
1.0	5.1	6.3	3.5	4.7	2.8	معدل التضخم
0.4	4.6	12.9	3.0	27.0	-7.3	عجز الميزانية إلى الناتج المحلي
10.4	16.3	39.5	6.7	6.9	27.1	الدين العام إلى الناتج المحلي
2.1	30.6	6.7	6.4	6.2	3.3	احتياطات النقد الأجنبي

المصدر: محمد ابراهيم السقا، "إعادة التفكير في العملة الخليجية الموحدة 03: معايير التقارب"، مدونة اقتصاديات مجلس التعاون. متوفر على الموقع : [www.economyofkuwait.blogspot.com](http://www.economyofkuwait.blogspot.com)

أما فيما يتعلق بمعايير السياسة المالية، نجد أن كافة دول المجلس باستثناء البحرين تقي بالحد الأدنى للعجز في الميزانية، من خلال تحقيقها لفوائض مالية معتبرة. إلا أنه إذا لم نتمتع جيدا في مصدر هذه الفوائض سيكون تحليلنا مضللا حول وضعية الميزانية العامة والسياسة المالية بشكل عام. إن الفوائض المالية المحققة تتسم بعدد الديمومة، وهي عرضة لعاملين أساسيين:

أ.التقلبات المتكررة لأسعار النفط في الأسواق الدولية: في الاقتصاديات التي تركز على مادة النفط سواء في تركيبة صادراتها أو في مكونات ناتجها المحلي أو كعمول لنفقاتها العمومية، استهلاكية كانت أو استثمارية، كلما ارتفعت أسعار النفط سيصاحبها بشكل فوري تحسن في وضعية الميزانية العمومية. وإذا حدث العكس، وتدهورت أسعار النفط وأمام صعوبة التقليل من النفقات على الأقل في الأمد القصير والمتوسط، سينجر عن ذلك تفاقم عجز الميزانية العمومية.

ب. نضوب الموارد الطاقوية وعدم تجدها: نفس النتيجة سننصل إليها في حال انخفاض الإيرادات بسبب تناقص المصادر الطاقوية باعتبارها مواد آيلة للنضوب، ما لم تخفض الدول الخليجية من النفقات الجارية، خاصة الكمالية منها، وهذا أمر جد مستبعد في حال دول المجلس<sup>33</sup>، أو أن تبحث عن مصادر دخل بديلة ومستديمة.

أما فيما يخص نسبة المديونية العامة، وبالرجوع إلى الجدول السابق، نجد أن كل دول المجلس قد نجحت في عام 2009 من تخفيض نسبة مديونيتها العمومية، وبالتالي الوفاء بأحد معايير التقارب المالي. وبالرغم من أن هذه النسب تتوافق مع معيار التقارب المالي إلا أنها تتميز بعدم الاستقرار، بسبب ارتباطها الوثيق بأسعار النفط. تجدر الإشارة أن الغاية من وضع هذا المعيار (وهو ليس من معايير اتفاقية ماستريخت) هو أن الاحتياطات قد توفر لاقتصاديات دول المجلس ضمانا إزاء ضغوط موازين مدفوعاتها، وهو اعتبار مهم في إطار نظام سعر الصرف الثابت.

ويمكن أن نلخص مدى وفاء دول المجلس بمعايير الأداء الاقتصادي بحسب إحصائيات 2009 في الجدول الموالي.



الجدول رقم 06: ملخص معايير الأداء الاقتصادي في دول المجلس لعام 2009

معدل التضخم	سعر الفائدة	احتياطي النقد الأجنبي	العجز المالي	الدين العام	نظام ربط سعر الصرف
نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم

المصدر: تم استخلاصه من بيانات الواردة في الجدول المبين أعلاه.

إن التحدي الخطير الذي يواجه ديمومة الاتحاد النقدي الخليجي ويقوض أهداف السياسات الاقتصادية الكلية ويعقد من إمكانية إدارتها بكفاءة عالية هو نضوب النفط وتقلب سعره، مما سيقصص من المرونة المالية لدول المجلس ( Fiscal Flexibility)، وبخاصة في عمان والبحرين، ويجعل اقتصادياتها عرضة للصدمات غير المتماثلة بسبب إمكانية تحولها إلى اقتصاديات متباينة<sup>34</sup> (Heterogenous)، وهذا ما يدفعها، خاصة عمان والبحرين، إلى التقليل من استخدام أدواتها المالية لمواجهة تلك الصدمات إضافة إلى احتمال انتهاج سياسات مالية قطرية غير منضبطة (Undisciplined national fiscal policies)، مما سيبيث عدم الثقة في الاتحاد النقدي الخليجي. وعليه نرى أنه من الضروري إعادة النظر في هذه المعايير، خاصة معيار الاحتياطات الأجنبية ومعيارى السياسة المالية، والانتقال من معايير دخول إلى معايير ديمومة، أخذين في الحسبان العناصر التالية:

- ضرورة تحقيق ما يسمى بالسلامة المالية ( Fiscal Soundness)، والتي يقصد بها تحقيق الاستقرار المالي (Fiscal Stability) على المدى القصير والاستمرارية المالية (Fiscal Sustainability) على المدى الطويل، أي قدرة الحكومة على رقابة العجز من جهة، وخدمة التزاماتها تجاه المديونية من جهة أخرى<sup>35</sup>.

إن تحقيق الاستمرارية المالية تقتضي على دول المجلس اعتماد معيار صافي الميزان المالي غير النفطي<sup>36</sup> ( Non-Oil Net Fiscal Balance) واستهداف نسبة ثابتة من هذا المقياس للعجز إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وسيسمح إدخال هذا المعيار بعزل القطاع غير النفطي عن التطورات الحاصلة في أسواق النفط

وتخفيف التعرض المالي للصددمات الناجمة عن أسعار الصرف وضمان العدالة في توزيع الثروة النفطية بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

- إدخال معايير نوعية بجانب المعايير الكمية مثل مدى تخفيض حصة الإيرادات النفطية في مجمل الإيرادات، ومدى تحسن نظام الضرائب، فضلا عن الموازنة بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري<sup>37</sup>.

- نظرا لارتباط احتياطات الصرف الأجنبي بالتغيرات في أسعار النفط، ولضمان تغطية مستديمة لواردات دول المجلس نقترح على الأخيرة إنشاء صندوق مشترك للأصول الاحتياطية من العملات الأجنبية<sup>38</sup>. إذ يتعهد كل بلد خليجي حقق حسابه الجاري فائضا ماليا بسبب ارتفاع أسعار النفط بإيداع حصة في الصندوق تبعا لظروفه الاقتصادية وقدراته المالية والتصديرية، وبهذا ستتحول الموارد النفطية من دخل جاري يوجه إلى الاستهلاك إلى دخل دائم يلبي احتياجاتها الاستهلاكية ومتطلباتها من السلع الرأسمالية الضرورية لتدعيم البنية التحتية والتنمية الصناعية في حال تدهور أسعار النفط أو حدوث أزمة مالية إقليمية أو دولية مفاجئة أو بروز عمليات مضاربة في سوق الصرف، أو حدوث صدمات في معدلات التبادل (مثلا ارتفاع أسعار الواردات).

واستشعارا منها أن استكمال السوق الخليجية المشتركة يقضي الاتفاق على إقامة اتحاد جمركي ومنه تعريف جمركية موحدة، عملت أجهزة المجلس على تحقيق هذه الهدف إذ ظل القرار المتعلق بتحقيق الاتحاد الجمركي على أجندة قمم المجلس الأعلى إلى أن تم التوقيع في دورة الرياض عام 1999، بإنشائه في مطلع شهر مارس 2005<sup>39</sup>. تجدر الإشارة أن دول المجلس قد توصلت إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة منذ عام 1983، إذ تم إلغاء جميع الرسوم الجمركية والقيود الكمية على حركة السلع والخدمات فيما بينها.

#### 4.2. معيار تماثل القيم الثقافية والحضارية<sup>40</sup>

تنسجم دول المجلس بتشابه الخصائص الحضارية، فغالبية سكان دول المجلس مسلمون سنة باستثناء البحرين التي يسودها المذهب الشيعي وعمان ذات الغالبية الإباضية، وكلهم يتكلمون اللغة العربية، ويرتبطون حتى من الناحية القبلية، إذ هناك امتداد قبلي كبير بين هذه الدول\*. وفوق هذا وذاك تربط دول المجلس روابط قرابة بين الأسر الحاكمة، بمعنى وجود كثافة في الروابط الشخصية ما فوق القطرية بين أفراد بعض الأسر الحاكمة في المنطقة كنموذج آل خليفة وآل صباح. لذلك فتثبيت أسعار الصرف الخليجية وإنشاء عملة خليجية مشتركة هو من السهولة بمكان تحقيقه بالنسبة للأقطار الخليجية.

إضافة إلى أوجه التقارب السالفة الذكر، فدول المجلس تقوم على منطقة جغرافية واحدة ذات حدود مشتركة لا يوجد بينها حواجز طبيعية تقريبا، كما أنها تطل

على سواحل بحرية، مما يسمح بسهولة الاتصال البري والبحري فيما بينها ومن ثمة تنشيط التجارة الجوارية.

من خلال ما سبق، يمكن أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن دول مجلس التعاون تفي بغالبية معايير منطقة العملة المثلي، مما يؤهلها لإقامة صيغة من صيغ التكامل النقدي، بشقيه الجزئي أو الشامل. ويمكن تلخيص مدى استجابة الاقتصاديات الخليجية لهذه المعايير في الجدول الموالي.

الجدول رقم 07: مدى أمثلية معايير منطقة العملة بالنسبة لاقتصاديات دول المجلس.

معايير منطقة العملة المثلي	الوفاء	عدم الوفاء
حرية انتقال عناصر الإنتاج	➤	
الانفتاح التجاري بين دول المجلس	➤	
درجة التنوع		-
التشابه في معدلات التضخم	➤	
التشابه الاقتصادي	➤	
تماثل وتشابه الصدمات غير التناظرية	➤	
تماثل القيم الثقافية والحضارية	➤	

المصدر: من انجاز الباحث.

وهناك من ينكر وجود تلك الإمكانيات، مستدلاً بعدم وفاء دول المجلس بكافة المعايير التقليدية الثلاث لمنطقة العملة المثلي. إلا أنه لدينا المبررات الموضوعية التي تقر بمدى مرغوبة وجاهزية اقتصاديات دول المجلس على إنشاء اتحاد نقدي، والتي تتمثل في التالي:

- قد تكون تلك المعايير التي لم تف بها أو أثارها محتملة للاتحاد النقدي أو شروطاً بعدية وفق الطرح الذي جاءت به نظرية الطابع الداخلي لمعايير منطقة العملة المثلي.
- أن التجربة الأكثر نجاحاً والمجسدة على أرض الواقع، وهي تجربة الاتحاد الأوروبي، لم تف ببعض المعايير إلا بعد إطلاق عملة اليورو.
- أن المعايير التقليدية الثلاثة (حركة عوامل الإنتاج، درجة الانفتاح الاقتصادي، ودرجة التنوع) هي في حد ذاتها ليست مطلقة وشاملة ومنطوية وليست المعايير الوحيدة المثلي. كما أن أمثلية هذه المعايير قد تكون نسبية، أي قد تكون صحيحة ولكن ليست بالضرورة سالحة، فقد وضعت لنتناسب مع ظروف وأوضاع اقتصادية معينة، ذات معادلات اجتماعية واقتصادية خاصة. كما أنها ذات طابع اقتصادي كلي<sup>41</sup> Macro-

Economistic Theory. وتبعاً لذلك، فهي ليست نظرية علمية متكاملة يمكن الركون إليها لشرح مدى أمثلية منطقة عملة ما. لذلك وحتى يكون تقييم مدى استجابة دول المجلس على إنشاء اتحاد نقدي موضوعياً وصحيحاً ينبغي إضافة بعض المعايير التي تحكم مدى توافر شروط منطقة العملة المثلى وتحويل البعض الآخر.

- إن قيام الاتحاد النقدي الخليجي سيترتب عنه آثاراً ايجابية متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية، لاسيما التجارة البنينة والاستثمارات والصناعة وعلى الوضع الاقتصادي لدول المجلس بشكل عام، إذ سيخفف من تكاليف المعاملات وإزالة التقلبات في أسعار الصرف، وهذا من شأنه أن يزيد من كفاءة توزيع الموارد، ويوسع من التجارة البنينة، ويحفز الاستثمارات، ويحقق تكامل الأسواق المالية الخليجية، ويعزز النمو الاقتصادي، ويحقق استقرار السياستين النقدية والمالية.

إلا أنه بالرغم من تلك المكاسب المهمة سيكون للاتحاد النقدي الخليجي أيضاً جوانب سلبية على الاقتصاديات الخليجية، أهمها على الإطلاق فقدانها استخدام أدوات السياسة النقدية وتبني أنظمة صرف مستقلة. لكن من المتوقع أن تكون هذه الآثار محدودة على الأقل في المستقبل المنظور، فاعتماد جميع دول المجلس على مادة النفط سيجعلها تخضع لصدمات خارجية مماثلة ومشتركة. يضاف إلى ذلك أن السياسات النقدية فيها تتسم بعدم الفاعلية والهشاشة وحتى عدم الاستقلالية من الناحية العملية، وبالتالي مسألة فقدانها (وهو من أهم تكاليف التخلي عن السياسة النقدية المستقلة) لن يكلف كثيراً دول المجلس. أضف إلى ذلك أهمية الدور المالي الذي تلعبه الحكومات الخليجية، وغياب المقايضة بين التضخم والبطالة، وتقارب السياسات المالية. كل ذلك سيجعل المكاسب المحتملة للاتحاد النقدي، وإن كانت ليست معتبرة في المدى القصير، تفوق بكثير التكاليف الناجمة عن التخلي عن السياسات النقدية القطرية، وعليه سيكون هناك أثر صافي ايجابي لقيام مشروع الاتحاد النقدي الخليجي.

غير أنه ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي أن لا تأخذ في الحسبان منظور الربح والخسارة الأنية عند تحولها إلى اتحاد نقدي لسببين مهمين: أولاً، أن الفوائد لن تظهر فوراً مع بداية المشروع التكاملي بسبب ضعف مستويات التنمية والكفاءة في استخدام الموارد الإقليمية، وثانيهما، أن من أدبيات التكامل النقدي الأساسية أن لتبني عملة موحدة تكاليف من الواجب على الدول الأعضاء تحملها بحسب مستوى تطورها ووزنها الاقتصادي والسياسي، وهذا نابع من جوهر النظرية الاقتصادية التي تقوم على فكرة التضحية.

## الخلاصة

لقد حاولنا في هذا البحث تبين مدى وفاء اقتصاديات دول المجلس بمعايير منطقة العملة المثلى، سواء التقليدية منها أو التي استحدثت فيما بعد، وقد تأكد لدينا وفائها بغالبيتها. غير أننا نرى ضرورة تكيف بعض المعايير وفق خصوصيات اقتصاديات دول المجلس، لأن منطقة العملة المثلى ليست نظرية متكاملة ونمطية تصلح لجميع الأقطار، فمثلا من الممكن تغيير معيار تنوع الإنتاج إلى معيار تماثل الإنتاج، فباعتبار دول المجلس منطقة إنتاج نوعي واحد، فهذا سيجعل من المفيد لها تثبيت أسعار صرف عملاتها تجاه بعضها البعض وتركها مرنة تجاه العالم الخارجي. وعليه نستنتج أنه بالرغم من أن معيار تماثل الإنتاج يخالف معيار ماكينن، إلا أنه يساعد على تبني نظام صرف ثابت. إن انطباق غالبية شروط منطقة العملة المثلى على حالة اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي لدليل قاطع على إمكانية تبنيها لعملة خليجية مشتركة أو على الأقل شكل من أشكال التكامل النقدي الجزئي.

من خلال البحث تبين لنا أن دول المجلس تقي بغالبية معايير التقارب المالية والنقدية، والتي تم استلهاها من معايير ماستريخت الأوروبية، غير أن اختلاف الظروف الاقتصادية وطبيعة الهياكل الاقتصادية في دول المجلس عنها في دول الاتحاد الأوروبي يستوجب على هذه الأخيرة إعادة النظر في هذه المعايير خاصة معيار الاحتياطات الأجنبية ومعيار السياسة المالية.

لقد كان من المقرر أن يعرف مشروع العملة الخليجية الموحدة النور في عام 2010، إلا أن العديد من العوامل ساهمت في تأجيله، من ذلك المواقف التي اتخذتها بعض دول المجلس، حيث أعلنت الإمارات عن انسحابها من المشروع بعد قرار الدورة التشاورية الحادية عشرة لمجلس التعاون بالرياض عام 2009 بتعيين الرياض مقرا للبنك المركزي الخليجي. كما قامت الكويت في مايو 2007 بتخليها عن ربط عملتها بالدولار الأمريكي وعودتها لسلة العملات. وكانت قبلها عمان قد أعلنت عن نيتها في تأخير انضمامها للاتحاد النقدي بسبب عدم قدرتها الوفاء ببعض معايير التقارب الاقتصادي.

وفي اعتقادنا، وإن كانت عملية إطلاق العملة المشتركة في الوقت الراهن خطوة مهمة في الدفع بمسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي بالنظر للمكاسب الكبيرة التي تنجر عنها، إلا أن عدم القيام بها لن يؤثر بشكل محسوس على هذه المسيرة التكاملية لسببين اثنين: أولا أن دول مجلس التعاون ما زلت لم تف بعد بجميع المتطلبات والإجراءات المتعلقة بمرحلتى الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، والتي تم إطلاقهما رسميا عامي 2003 و2008 على التوالي، لذلك من الأولى لها في الوقت الحالي استكمال تلك المتطلبات. ثانيا، أن ارتباط جميع العملات الخليجية باستثناء الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي واعتماد اقتصاديات الخليجية عليه سواء في تسعير الصادرات أو الإيرادات أو في تكوين الاحتياطات الأجنبية، يجعل من اكتفاء دول المجلس في الوقت الحالي على صيغة الاتحاد النقدي القائم على مثبت مشترك بأسعار

صرف متعذر تغييرها خيارا مناسباً وبديلاً، كونه يجلب لها تقريبا نفس منافع الاتحاد النقدي القائم على إطلاق عملة خليجية موحدة. وبناءً على ما سبق يمكن أن نتوصل إلى نتيجة مفادها أن إطلاق عملة خليجية مشتركة ليست أمراً مهماً بشكل كبير على الأقل في المستقبل المنظور، كما أن عدم إطلاقها لن يؤثر في المسيرة التكاملية الخليجية باعتبار أن هذه الخطوة تعتبر مرحلة جد متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي.

## الهوامش والملاحظات

<sup>1</sup> يعتبر ميندل أب نظرية منطقة العملة المثلى، فعمله في هذا المجال بشكل أخص، وحول اقتصاديات أسعار الصرف بشكل عام، جعله نيل عام 1999 جائزة نوبل في الاقتصاد.

<sup>2</sup> علي عبد المنعم السيد، الوحدة النقدية العربية، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص17.

<sup>3</sup> يمكن قياس مؤشر الانفتاح الاقتصادي بقسمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو نسبة السلع القابلة للمتاجرة إلى السلع غير قابلة للمتاجرة، ويتم التفرقة بينهما على أساس تكاليف النقل. ولزيد من المعلومات حول نظرية ماكينن يمكن الرجوع إلى:

McKinnon Ronald, " Optimum Currency Areas ", **American Economic Review** 53, (1963), pp.717-725.

<sup>4</sup> Roman Horvath and Lubos Komarek, " Optimum Currency Area Theory : an Approach for Thinking about Monetary Integration", **Warick Economic Research Paper** (the University of Warwick), no.647, ( August 2002), p.15. Available on: [www.warwick.ac.uk/](http://www.warwick.ac.uk/)

<sup>5</sup> Loco.cit.

<sup>6</sup> يمكن قياس حجم اقتصاد i مقارنة بلد آخر j بمتوسط ناتجهما المحلي.

<sup>7</sup> Kenen Peter, (1969), " The Optimal Currency Areas: An Eclectic View " in : R. A. Mundell and A.K Swoboda (eds), **Monetary Problems of the International Economy** (Chicago : the University of Chicago Press.)

<sup>8</sup> Ibid, p.49.

<sup>9</sup> Francesco Paolo Mongelli, " New Views on the O.C.A Theory, what is EMU Telling Us " , **European Central Bank Work Paper Series**, n°128, (April 2002) , p.10.

<sup>10</sup> Mongelli, op.cit, p.25.

<sup>11</sup> Sweta Cheman Saxena, and Mirza Allim Baig, " Monetary Cooperation in South Asia: Potential and Prospects", **RIS Discussion Paper**, no.71, ( Research and Information System for the Now-Aligned and Other Developing Countries, New Delhi, India), (2004), p.10.

<sup>12</sup> Lawrence B.Krause and walter salant, **The European Monitory Unification and its Meaning for the United States**,(USA: the BrooKings Institution, 1973), pp.33-34

<sup>13</sup> J.C. Ingram," The Case for European Monetary Integration", Princeton University, Essays in International Finance, n°. 98, ( April 1973), p.3.

<sup>14</sup> سليمان حميد المنذري، التعاون النقدي العربي: مجالاته وإمكانياته (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978)، ص76.

<sup>15</sup> Badr EL Din A. Ibrahim " Intra-National Labour Mobility between Arab Gulf Cooperation Council States ", **Economic Research Forum**, 12<sup>th</sup> Annual Conference ,19<sup>th</sup> – 21<sup>h</sup> /12/2005, Cairo , p.17.

<sup>16</sup> Mohammed Zaher, " GCC Common Market Crucial Step to Capture Gains from Integration", **NBK GCC Research Note**, (15/10/2008), p.04. Available on: [www.nbk.com/](http://www.nbk.com/)

<sup>17</sup> انسجاما مع الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، أقر المجلس الأعلى في دورته 23 ، عام 2002 بالنص على المساواة التامة في المعاملة بين دول المجلس في مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات وإذابة القيود التي تمنع من ذلك في موعد أقصاه نهاية عام 2003، ونظرا إلى أن تطبيق قرار المجلس الأعلى على أرض الواقع يتطلب وضع آليات فنية وقانونية تتيح للمواطنين والمؤسسات المالية وشركات الوساطة المالية فرصة الاستفادة من ذلك بقرار ، فقد كلفت شركة استشارية دولية بإعداد الآليات اللازمة لتطوير وتكامل الأسواق المالية بين دول المجلس وتم إنجاز الدراسة في أبريل 2005.

<sup>18</sup> هيل عجمي جميل، إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ( أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005 ) ، ص ص128-129.

<sup>19</sup> Belkacem Laabas, "Are GCC Countries Ready for Currency Union? ", **Arab Planning Institute Working Paper**, no.32 (2002) .p.6.

<sup>20</sup> Miranda. S Goelton, "Asia Future Currency Arrangements: the Indonesian View ", paper presented at seminar on : **A Decade Later: Asia New Responsibilities in The International Monetary System**, Seoul , Korea, May 2-3, 2007, p.03. And for further information about the subject you can refer to :

Dieter Herbert, **Monetary Regionalism: Regional Integration without Financial Crisis** (Duisberg University : Institute for Development and Peace, May2000) .

<sup>21</sup> وفي هذا الإطار يقترح الكاتب هيل عجمي جميل إضافة أو إبدال معيار تنوع الإنتاج بمعيار الناتج الواحد، إذ يرى ضرورة تثبيت أسعار الصرف بين مجموعة الدول التي تنتج ناتجا واحدا والتي تولف مجموعة متجانسة من المنتجين الذين يستخدمون عوامل الإنتاج ذاتها ويواجهون منحنى طلب نفسه على منتجهم، فالتقلبات في مستوى الطلب الخارجي تؤثر باتجاه واحد في تلك الدول التي تتمتع بأنماط إنتاجية موحدة، وهذا ما يجعلها أكثر ملاءمة لأسعار صرف بيئية ثابتة تجاه العالم الخارجي مادامت هذه الدول تتعرض لظروف خارجية ومحلية متشابهة. لمزيد من التفاصيل والتوضيحات أنظر إلى كتابه إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

<sup>22</sup> جميل، المرجع السابق، ص134.

<sup>23</sup> جميل، المرجع السابق، ص143.

<sup>24</sup> تجدر الإشارة أن هناك بعض التجارب التكاملية، عملت أولا على تحقيق الاتحاد النقدي وإنشاء عملة مشتركة ثم توجهت إلى توحيد السياسات الاقتصادية وإقامة سوق مشتركة، ومن هذه التجارب نذكر الاتحاد النقدي لشرق الكاريبي، الاتحاد

النقدي والاقتصادي لغرب إفريقيا، الجماعة النقدية والاقتصادية لإفريقيا الوسطى، أما الاتحاد الأوروبي فقد اتبع مبدأ التدرج في التكامل، وهذا وفقا للنظرية التقليدية الخاصة بالتكامل الاقتصادي.

<sup>25</sup> يعتبر المجلس الأعلى أعلى جهاز في مجلس التعاون الخليجي، وهو يضم قادة دول المجلس الست، وينعقد في دورة عادية في نهاية كل سنة وفي دورة تشاورية كل ستة أشهر.

<sup>26</sup> تشير أن العملات الخليجية، بحكم الواقع، ظلت لسنوات طويلة مرتبطة بالدولار، سواء بطريقة مباشرة (جميع دول المجلس باستثناء الكويت) أو ضمن سلة عملات، يهيمن عليها الدولار (حالة الكويت)، إلا أنه بعد عام 2003 اتفقت جميع دول المجلس رسمياً على تثبيت عمالهما بالدولار، تحضيرا لإطلاق العملة الخليجية عام 2010.

<sup>27</sup> د. محمد إبراهيم السقا، و د. مساعد بن عيد، " هل تنجح العملة الخليجية الموحدة؟ قياس روابط التجارة والنشاط الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي باستخدام تحليل البانل Analysis Panel"، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، ص10، مقال متوفر على الموقع التالي: [www.cba.edu.kw/elsakka/GCC-common-cumency.pp](http://www.cba.edu.kw/elsakka/GCC-common-cumency.pp)

[cumency.pp](http://www.cba.edu.kw/elsakka/GCC-common-cumency.pp)

<sup>28</sup> الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، المسيرة والإنجاز، ط2، مركز المعلومات، الفصل الخامس (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، 2007)، متوفرة على موقع مجلس التعاون الخليجي التالي: [www.gcc.sg.org](http://www.gcc.sg.org)

[sg.org](http://www.gcc.sg.org)

<sup>29</sup> فحسب اتفاقية ماستريخت تعتبر معايير القارب معايير دخول للاتحاد النقدي (Entry Criteria)، في حين دول المجلس قد قررت منذ عام 1981 من خلال الاتفاقية الاقتصادية في مادتها 22 على أن تشكل الدول الست عملة موحدة، إذا ستكون تلك المعايير في نظر دول مجلس التعاون معايير استمرارية وديمومة (Sustainability) Criteria) ومعايير لمراقبة وتقييم الأداء قبل إنشاء الاتحاد وبعده.

<sup>30</sup> Samba Financial Group Saudi Arabia, Economics Department. "GCC Monetary union: Progress to date and outstanding issues", **Report Series**, May 2009. Available on: [www.samba.com](http://www.samba.com), p12.

<sup>31</sup> Willem Buiter, " Economic, Political and Institutional Prerequisites for Monetary Union among the Members of the GCC ", paper prepared for conference about: **GCC Currency Union : Institutional Framework and Policy Options**, Dubai, November 20-21, 2007, p.32.

<sup>32</sup> لقد قام المفكر الجزائري مالك بن نبي بإعطاء مثال حقيقي لتفسير وتأكيد أهمية المعادلة الاجتماعية في البناء الحضاري للأمم (ما يتضمنه من بناء اقتصادي). فقد قارن بين وضعين اقتصاديين لبدن يشاهمان كثيرا في ظروفهما الاقتصادية ما بعد الحرب العالمية الثانية، فأندونيسيا خرجت من الاستعمار منهكة اقتصاديا وألمانيا خرجت من الحرب العالمية الثانية مدمرة اقتصاديا بالكامل. ولتحقيق الإقلاع الاقتصادي طبقت ألمانيا مخططا اقتصاديا طموحا وضعه ونفذه الاقتصادي الألماني شاخت، وقد استلهمت اندونيسيا ذلك المخطط، بل أشرف على تنفيذه واضعه بنفسه. لكن بعد فترة معينة تم تقييم النتائج، لاحظ بن نبي أن ألمانيا حققت إقلاعها وازدهارها الاقتصادي، في حين بقيت اندونيسيا تدور في دوامة التخلف والانهيار، وقد أرجع ذلك إلى أن شاخت لم يأخذ بعين الحسبان المعادلة الاجتماعية للمجتمع الاندونيسي، فقد نفذ مخططه وفق معادلة اجتماعية ألمانية. من أجل تفاصيل أكثر، أنظر: مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، ط3 (دمشق: دار الفكر، 1987)، ص90-96



<sup>33</sup> وهذا نظرا لاهتمام دول المجلس طيلة العقود الماضية بتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين وتعودهم عليه، فضلا أن النفقات العسكرية تمثل نسب معتبرة في مجمل ميزانيات دول المجلس، والتي من غير الممكن تخفيضها في ظل التحديات الأمنية التي يتسم بها النظام الإقليمي الخليجي، خاصة مع تصاعد الدور الإيراني في المنطقة وعدم الاستقرار السياسي والأمني في دول الجوار: العراق واليمن.

<sup>34</sup> باعتبار أن اقتصاديات عمان والبحرين تتميز بندرة نسبية في مصادر الطاقة، في حين تشير التقديرات أن للإمارات والكويت مثلا إمكانات إنتاج تفوق 100 سنة بنفس معدل استخراج الحالي، إذن هذا سيجعل استراتيجيات التنمية في دول المجلس تختلف نسبيا في الأمد الطويل.

<sup>35</sup> Nicola Giammarioli and others, " Assessing Fiscal Soundness : Theory and Practice", **ECB Occasional Paper** no.56, ( March 2007), pp.5-6.

<sup>36</sup> أول من أشار إلى هذا المؤشر هما الاقتصاديان Barnett .S و Ossowski.R. أنظر دراستهما القيمة:

" Operational Aspects of Fiscal Policy in Oil Producing Countries " , **IMF Working Paper**, no.17, (2002), p.03 and 06.

<sup>37</sup> Koceila Moames , " GCC Monetary Union : Relevance, Feasibility and Timing " , **Calyon's Africa and Middle East Economic Survey** (Nicosia Cyprus), no.14 ,vol. XLIX (April 2007), pp.2-3.

<sup>38</sup> تجدر الإشارة أن هناك تجارب ميدانية لهذا الصندوق، ففي اجتماع البنك الآسيوي للتنمية باسبانيا في 2008/5/4، الذي جمع 13 دولة آسيوية، قررت هذه الأخيرة إنشاء صندوق مشترك للاحتياطيات من النقد الأجنبي بقيمة 80 مليار دولار لضمان عدم تكرار أحداث الأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا عام 1997.

كما أسست إيران صندوق الاستقرار النفطي **Oil Stabilisation Fund** قبل سنوات من أجل ادخار إيرادات النفط الاستثنائية عند ارتفاع أسعار الخام إلى مستويات قياسية مثلما يحدث حاليا بحيث يستخدم فائض السيولة وقت الحاجة في حالة تدهور الأسعار أو لتمويل مشاريع استثمارية، ولمعرفة تفاصيل أكثر حول الصندوق يمكن الرجوع إلى:

Central Bank of the Iran, **Economic trends**, no.48, ( 01<sup>st</sup> Quarter, 2007/2008).

Available on: [www.cbi.ir/](http://www.cbi.ir/)

" Oil Stabilization Fund " , **Iran Daily**,( March 12,2007). Available on: [www.Iran-daily.com/](http://www.Iran-daily.com/)

<sup>39</sup> خلال انعقاد الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى في مسقط، تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الجديدة، التي تعكس الظروف الحالية لدول المجلس، وتأتي استكمالاً لما حققته اتفاقية عام 1981 من تنمية وتدعيم للروابط الاقتصادية فيما بين دول المجلس، وتقريبا لسياساتها الاقتصادية، بما في ذلك الاتفاق على إقامة الاتحاد الجمركي فيما بينها، وقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية الجديدة موعد قيام الاتحاد الجمركي في يناير 2003، وبالفعل، وفي دورته الثالثة والعشرين بالدوحة في 2002، أقر المجلس الأعلى التاريخ السابق أي يناير 2003 بداية قيام اتحاد جمركي خليجي بتعريف جمركية موحدة قدرها 5% .

<sup>40</sup> تم اقتراح هذا المعيار من قبل الباحث، بالنظر لأهميته في تسهيل تحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي، ففي دراسة قيمة قام بها WEI توصل إلى أن اللغة المشتركة تشكل محمدا بالغ الأهمية في مجال التكامل الاقتصادي. أنظر:

S. Wei, " Intra- National versus International Trade: How Stubborn are Nations in Global Integration", **NBER Working Paper**, no.5531.

\* فمثلا تنتسب عائلة آل سعود ، و آل صباح في الكويت، وآل خليفة إلى قبائل عنيزة التي كانت تجوب صحاري وسط الجزيرة.

<sup>41</sup> لقد استخدمنا مصطلح ( Macro-economistic ) بدلا من مصطلح ( Macro-economic )، لأن منطقة العملة المثلى في صيغتها التقليدية في نظرنا ليست نظرية اقتصادية كلية، بل نظرية تستند إلى بعض معايير ومتغيرات نظرية الاقتصاد الكلي، أو بتعبير آخر تستند إلى بعض المتغيرات التي وضعها منظري الاقتصاد الكلي. وفي حدود علمنا، أن أول من استخدم مصطلح ( Economistic ) هو الاقتصادي الأمريكي الحائز مؤخرا على جائزة نوبل ( Paul Krugman ) وكاتب العمود في جريدة نيويورك تايمز. أنظر:

**The New York Times**, (Friday October 13, 2008). Available on: [www.nytimes.com/](http://www.nytimes.com/)